لبنان: إسقاط مشروع «إعدام المودعين»

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

مرّة جديدة تتصدَّى المجموعات المدنية الناشطة والمستقلّة في لبنان لمحاولات تمرير القوى الحاكمة قوانين من شأنها أن «تعدِمَ» المودعين وعنوانها الأكبر اليوم مشروع قانون «الكابيتال كونترول» الذي أنزِلَ بصيغة جديدة مجبولة بالمخالفات والتعديات.

وسقط مشروع قانون «الكابيتال كونترول» الذي يضع القيود والضوابط على الودائع أمس الاثنين، في جلسة اللجان المشتركة، في مجلس النواب (البرلمان) بالصيغة التي أعدها فريق حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، والتي تختلف عن تلك التي وضعتها كل من لجنتي المال والموازنة والإدارة والعدل، وذلك بعد الحملة الكبيرة التي شنّت بوجهه وحذّرت من تداعياته الخطيرة على المودعين واصفة إياه بالمقترح المدمّر والظالم وغير الدستوري.

وأكدت رابطة المودعين أنّها «نجحت والمجموعات الشريكة والصديقة بالضغط لإسقاط مشروع قانون الكابيتال كونترول المسخ». ولفت مصدر في رابطة المودعين لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «التحرك الذي دُعيَ إليه اليوم الثلاثاء أمام قصر الأونيسكو (مقر مؤقت لعقد جلسات البرلمان) في حال إدراج المشروع على جدول أعمال جلسة مجلس النواب التي من المقرر أن تنعقد غداً (اليوم) علّق بعد إسقاطه اليوم» مشدداً في المقابل على أنّنا «سنبقى على جهوزية للمواجهة، فسقوطه اليوم لا يعني غياب التوجه الأساس لدى المنظومة السياسية التي قد تمرّر قانونا على قياسها، والمصارف في أية لحظة تستغل حدثا معينا يشغل الناس، من هنا عملنا وجهدنا مستمرّ حتى إقرار قانون يحمي المودعين».

وكانت الرابطة شددت في بيان على أننا «كنّا أول من نادى بضرورة إقرار خطة مالية إصلاحية شفافة تترافق مع قانون كابيتال كنترول ليوقف النزف والاستنسابية، ويحرر التعاملات المصرفية من قبضة المصرف المركزي وتعاميم حاكمه المزاجية وهو الرجل الذي يتم مقاضاته في الداخل والخارج ويضع التعافي المالي والاقتصادي على سكته الصحيحة، أما أن يصدر قانون كابيتال كنترول يتيم منحاز للمصارف في غياب خطة إنقاذية فذلك من قبيل الهلوسة القانونية المرفوضة».

ويلفت عضو «المرصد الشعبي لمحاربة الفساد» المحامي جاد طعمة، في حديثه مع «العربي الجديد» إلى أنّ «هذا المشروع فيه مخالفات عدة دستورية وللمواثيق الدولية والاتفاقات الملزمة للبنان وللقوانين المحلية، وفيه انقضاض على صلاحيات السلطة القضائية المستقلة، فهو يعطي ما يشبه براءة ذمة للقطاع المصرفي على كلّ التصرفات السابقة وتمكين المسؤولين من الإفلات من العقاب ومشروعية لإجراءات المصارف التي سبق أن قامت بها وهذا بحدّ ذاته فضيحة».

وأعلن رئيس لجنة المال والموازنة النيابية، إبراهيم كنعان، أنّ «قانون الكابيتال كونترول الذي استجدّ من خارج السياق النيابي والنظامي، والذي كاد أن يكرس الاستنسابية من جديد على حساب حقوق المودعين لم يمرّ». وقال كنعان بعد جلسة اللجان النيابية المشتركة أمس الاثنين: «نحن مع الكابيتال كونترول أمس قبل اليوم لكن على أن يكون من ضمن أرقام واضحة» مؤكداً أنّ «على مصرف لبنان والحكومة أن يلتزما بإحالتها (الأرقام) على المجلس النيابي ضمن خطة واضحة».

وأكد النائب ميشال ضاهر لـ«العربي الجديد» أنّ «المشروع سقط نهائياً ولن يطرح في جلسة مجلس النواب المقررة (اليوم) الثلاثاء، وسبق أن قلت إنه بصيغته المستحدثة يصبح بمثابة قانون عفو عام مالي للمصارف والدولة من التزاماتهم المالية، بينما نحن نريد وضع ضوابط بشكل استثنائي للحفاظ على أموال المودعين لا إعدامهم».

تجارة كوريا الجنوبية نحو مستويات قياسية

قال رئيس كوريا الجنوبية، مون جيه-إن، أمس الاثنين، إنّ من المتوقع أن تسجل تجارة كوريا الجنوبية أعلى مستوى لها على الإطلاق لتتجاوز 1,2 تريليون دولار هذا العام، على خلفية الصادرات القوية، في إشارة إلى أنّ الانتعاش الاقتصادي كان أسرع مما كان متوقعاً. وقال مون إنّ اقتصاد كوريا الجنوبية كان الأسرع بين مجموعة دول العشرين في إظهار علامات التعافي. وحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب)، أكد مون في احتفال بمناسبة يوم التجارة الثامن والخمسين أنّ «من المتوقع أن تتجاوز الصادرات 630 مليار دولار، ويتجاوز حجم التجارة 1,2 تريليون دولار». وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من هذا العام، بلغت الصادرات التراكمية لكوريا الجنوبية 583,8 مليار دولار.

(فرانس برس)

لقطات

سلطنة عُمان تفتتح مشروعاً لإنتاج النفط والغاز

افتتحت سلطنة عمان، أمس الإثنين، احد أكبر مشاريع «شركة تنمية نفط عمان» المعروف باسم «جبال-خف»، لإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. وأوردت وكالة الأنباء العمانية، انّ المشروع تم افتتاحه أمس، وانّه سينتج 20 الف برميل من النفط الخام يومياً، إلى جانب 5 ملايين قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. وتعمل السلطنة على تطوير الصناعة النفطية ضمن أهداف خطتها الاقتصادية 2040، الهادفة إلى تطوير إنتاج الطاقة التقليدية وتعزيز مشاريع البتروكيميائيات إلى جانب تحفيز الاقتصاد غير النفطي. وبحسب بيانات رسمية، ارتفع إنتاج السلطنة من النفط إلى 960 الف برميل يومياً خلال فترة الشهور العشرة الاولى من العام الجاري (2021)، مقابل 955 مليون برميل يومياً بالفترة المقارنة.

تركيا تصادق على 1511 شهادة منتج محلي

صادق اتحاد الغرف والبورصات التركي، على 1511 شهادة منتج محلي، خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. عدد شهادات المنتج المحلي المصادقة من قبل الاتحاد في نوفمبر الفائت، حقق نمواً بنسبة 38,5%، مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. وبموجب القانون، تصدر وزارة الصناعة والتكنولوجيا، شهادة المنتج المحلي، ويصادق عليها اتحاد الغرف والبورصات. وعلى صعيد المجالات التي حصلت على شهادة المنتج المحلي، تركز 1114 منها في مجال التكنولوجيا المتوسطة والفائقة، فيما توزع 363 شهادة في مجالات التكنولوجيا المتدنية والمتوسطة. كما بلغ إجمالي شهادات المنتج المحلي المصادق عليها خلال الاشهر الـ 11 الاولى من العام الحالي، 15 الفاً و39 شهادة.

العراق يوقع عقداً مع «وذرفورد الدولية»

وقعت شركة الحفر العراقية، أول من أمس، عقداً مع شركة «وذرفورد» الدولية (مقرها سويسرا، وهي من أكبر شركات خدمات النفط والغاز الطبيعي) للتعاون في مجال خدمات حفر الآبار النفطية. وقال باسم ناصر، مدير عام شركة الحفر العراقية (حكومية)، في بيان، إنّ الشركة «وقعت عقد مشاركة مع شركة وذرفورد الدولية للتعاون في مجال خدمات الحفر والاستصلاح وإدخال الانظمة الحديثة والمتطورة». وأوضح ناصر انّ «توقيع العقد يسهم في الارتقاء بمستوى اداء الشركة من خلال إدخال انظمة وبرامج عمل حديثة ومتقدمة، وزيادة في فرص الحصول على مشاريع مع توفير الخدمات المصاحبة». ولم يذكر المسؤول تفاصيل أكثر حول قيمة العقد أو مدته.

قيس سعيد يبيع الوهم للشباب

مصطفى عبد السلام

الرئيس التونسي قيس سعيّد، شأنه شأن كل المستبدين، يبيعون دوماً الوهم لشعوبهم، يتحدثون عن حياة فارهة ورغد العيش ومستقبل واعد وفرص عمل ضخمة وخدمات متطورة واقتصاد قوي ولا ترجمة لتلك على الأرض. كما يتحدثون عن عدالة اجتماعية وحياة ميسرة ومؤشرات عالية ومعدلات نمو غير موجودة إلا في مخيلة هؤلاء وبعيدة تماما عن الواقع الذي يروج له الإعلام والنظام معاً. عقب انقلابه على الدستور والمؤسسات المنتخبة في يوليو/ تموز، خرج سعيد واعداً التونسيين بحل الأزمات الاقتصادية التي يعانون منها، ومنها ضعف الدخول وارتفاع أسعار السلع وضعف فرص العمل وتفاقم أزمة البطالة وارتفاع معدل الفقر وزيادة الدين. لكن يوما بعد يوم يكتشف الشعب أن تلك الوعود ما هي إلا أضغاث أحلام سعى سعيّد من خلالها إلى خداع قطاع منه وامتصاص غضبه من الإجراءات الاستثنائية التي قام بها، وأن أموال الخليج التي تحدث عن قرب وصولها عدة مرات لم تصل بعد، وأن النظام الحاكم فشل حتى الآن في إقناع صندوق النقد بمنح تونس قرضاً بقيمة 4 مليارات دولار.

آخر أوهام قيس سعيّد أنه يحاول بيع الوهم للشباب وتخديرهم ووعدهم بتوفير فرص عمل. وقد وعد العاطلين من العمل من خريجي الجامعات بتأسيس شركات أهلية جديدة تكون بوّابتهم إلى سوق الشغل. لكن من أين سيتم تمويل تأسيس هذه الشركات وما كلفتها وعائدها المتوقع، وما القطاعات التي ستعمل فيها، وعدد الأيدي العاملة التي تحتاجها، وهل تم إعداد دراسات تحدد ربحية هذه الشركات ومدى حاجة السوق والمجتمع لمنتجاتها، وما فرصها في تصدير منتجاتها؟ لا إجابات من الرئيس التونسي سوى إجابة واحدة هي أنه سيتم تمويل تأسيس هذه الشركات من خلال استعادة أموال الشعب المنهوبة والأموال التي ستجمعها الحكومة من عمليات مكافحة الفساد والتصالح مع رجال الأعمال الفاسدين.

بل إن سعيّد أضفى نوعا من الكوميديا على الشركات المقترحة حينما قال إنه ينوي، عبر مشروعه الجديد، نقل السلطة المالية والثروة من الفاسدين، عبر مشروع الصلح الجزائي، إلى الشعب من خلال الشركات الأهلية.

أفكار سعيد الاقتصادية بشأن حل أزمة البطالة بدائية وغير موجودة في أي دولة من دول العالم، بل لا ترقى إلى مستوى النقاش من الناحية الاقتصادية والمالية، وقد تثير احتقان الشباب العاطلين من العمل الذي يرون سلطة تتلاعب بهم وبمستقبلهم. هناك بطالة متفاقمة بين الشباب التونسي بلغت 18,4% وفق الأرقام الرسمية، لكنها ضعف النسبة واقعياً. بطالة لا تجد حلا في الأفق ولن تجدي معها وعود سعيد.

مصر: جهة سيادية تساهم بإنشاء آلاف محطات شحن السيارات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

استمراراً لسيطرة الجهات السيادية المصرية على الاقتصاد، كشف وزير قطاع الأعمال المصري هشام توفيق عن تأسيس شركة بالتعاون مع إحدى الجهات السيادية لإنشاء 3 آلاف محطة شحن كهربائي في 3 محافظات، كمرحلة أولى من الخطة المستهدفة لتنفيذ 42 ألف محطة في مصر خلال الفترة المقبلة، ضمن خطة الدولة لتوطين صناعة السيارات الكهربائية. وقال توفيق، خلال افتتاحه مؤتمر الرؤساء التنفيذيين السابع الذي نظمته شركة «المال جي تي إم» أول من أمس، إنّ هيكل الشركة الجديدة موزّع بواقع 10% لشركة النصر للسيارات و90% للجهة السيادية المشاركة دون أن يحدد اسمها. وأشار إلى أنّ «هناك تعاوناً مع وزارة الكهرباء بهذا الشأن، وتحديد السعر من قبل مجلس الوزراء وهو سعر مناسب ومنافس».

وحدد مجلس الوزراء المصري أسعار توريد الكهرباء لمحطات الشحن التجاري للسيارات 22 كيلوواتاً، والمحطات التي تدفع مقابل استخدام، ومحطات التيار المتردد المستمر 50 كيلوواتاً، عند 121 قرشاً (الجنيه 100 قرش) للكيلووات. وفي ما يخص سعر شحن السيارات الكهربائية للمستهلك في محطات الشحن التجاري للسيارات 22 كيلوواتاً، فسيكون 169 قرشاً للكيلووات للمستهلك، أما في المحطات التي تدفع مقابل استخدام 121 قرشاً للكيلووات، فسيكون سعر شحن السيارات للمستهلك 189 قرشاً لكل كيلووات، وأخيراً في محطات التيار المتردد المستمر 50 كيلوواتاً، سيبلغ سعر شحن السيارة الكهربائية 375 قرشاً لكل كيلووات للمستهلك (الدولار = 15,7 جنيهاً). في السياق ذاته، كشف الوزير المصري عن أنه سيتم خلال شهر توقيع العقود الجديدة مع إحدى الشركات الصينية المنتجة للسيارات الكهربائية، وذلك بعد فشل الشراكة مع شركة «دونغفينغ» الصينية.

وكان الملياردير المصري نجيب ساويرس قد شنّ هجوماً حاداً على الحكومة المصرية وأجهزة الدولة، أخيراً، قائلاً إنّ الدولة يجب أن تكون «جهة تنظيمية وليست مالكة» للنشاط الاقتصادي، معتبراً أنّ المنافسة بين القطاعين الحكومي والخاص «غير عادلة منذ البداية». وأوضح، في تصريحات صحافية سابقة، أنّ «الشركات المملوكة للحكومة أو التابعة للجيش لا تدفع ضرائب أو جمارك»، مشيراً إلى أنّ «المنافسة منذ البداية غير عادلة».

مال وسياسة

جردة حساب لـ«المكتسبات الاقتصادية» في السودان

يخشى كثيرون في السودان من توجهات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بالعودة إلى النهج الاقتصادي السابق الذي حقق مكاسب للبلاد، وفق تعبيره

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

لم يشعر السودانيون بأيّ تحسن في أوضاعهم المعيشية بعد مرور أسابيع على الاتفاق الذي عاد على إثره عبد الله حمدوك إلى منصب رئيس الوزراء، وسط تحذيرات في الأوساط الاقتصادية من تفاقم الأزمات التي يعاني منها المواطنون وخاصة في ظل إعلان حمدوك الاستمرار على نفس النهج الاقتصادي السابق. وكان رئيس الوزراء السوداني برّر عودته للحكومة عبر الاتفاق السياسي مع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، بالحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت أخيراً في السودان.

تعبير آثار غضب جزء كبير من الشارع الرافض للاتفاق بين حمدوك وبرهان، كما ندد مختصون بالشأن الاقتصادي بالتجربة التي وصفوها بالفاشلة في إدارة الملف الاقتصادي والإجراءات القاسية التي نفذتها حكومة حمدوك السابقة والتي ما زال الشارع السوداني يعاني من آثارها.

رضوخ لضغوط صندوق النقد

ومن أبرز النتائج التي ترتبت على سياسات حكومة حمدوك، الرضوخ لضغوط صندوق النقد الدولي وتعويم الجنيه الذي تهاوى رسمياً وفي السوق السوداء، ما فاقم من غلاء أسعار السلع والوقود والخدمات وأدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسودانيين. وفي هذا السياق، قال عضو اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير، صدقي كبلو، لـ«العربي الجديد» إن الطريقة التي اتبعها حمدوك لتوحيد سعر الصرف غير سليمة وكان المطلوب اتباع إجراءات تعظم من دور الاقتصاد السوداني أولاً، إذ يبدأ الحلّ من الداخل وليس بإملاءات وتوجيهات من صندوق النقد الدولي. وأضاف كبلو أنّ اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير اعترضت على تنفيذ توجيهات صندوق النقد بشكل كامل رغم ادعاء حمدوك بأنّه من وضع هذه الحلول وليس الصندوق، لافتا لأثر ذلك السالب على مجمل السياسات الاقتصادية بالسودان وتسببه في ارتفاع كبير في الدولار إلى نحو 500 جنيه.

المواطن يدفع الثمن

وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم، إبراهيم أحمد أونور، لـ«العربي الجديد» إنه رغم تحقيق استقرار في سعر الصرف وتعويم العملة الوطنية (الجنيه)، إلا أن الحكومة لم تتمكن من السيطرة على انفلات الأسعار في السوق والذي ظل المواطن السوداني يدفع ثمنه طيلة الفترة الماضية. وحسب أنور، تفاقمت الأزمات المعيشية بشكل كبير خاصة مع تنفيذ سياسات التقشف وانتشار ظاهرة السمسرة والاحتكار والمضاربات في السلع ذات الارتباط الرئيسي بحياة المواطن، وقد كان هناك قصور واضح في معالجة هذه الإشكالات والتي حدت من تلمس الجوانب الإيجابية لسياسات سعر الصرف الجديدة التي طبقتها الحكومة.

وسجل معدل التضخم في السودان خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي، 365,82 بالمائة، مقارنة مع 387,56 بالمائة في شهر أغسطس /آب الماضي، بتراجع قدره 21,74 نقطة. وكانت البلاد قد سجلت في شهر يونيو/حزيران الماضي واحدة من أعلى نسب التضخم في العالم عند 442,78 بالمائة. يأتي ذلك بعد تنفيذ الدولة لإجراءات اقتصادية طبقت فيها وصفة صندوق النقد الدولي والبنك لدولي، برفع الدعم كلياً عن المشتقات البترولية، وجزئياً عن بعض السلع والخدمات، إضافة لتحرير سعر الجنيه السوداني. وقال أونور إنّ الصراع السياسي الأخير، تسبب كذلك في إعاقة تنفيذ السياسات الاقتصادية التي بدأتها الحكومة، وتوقع إن يؤدي الاتفاق الأخير لتحقيق استقرار ينعكس إيجاباً على الاقتصاد. ودعا إلى أهمية التركيز في الفترة المقبلة على تحسين الإطار التشريعي والرقابي على الأسواق ومؤسسات الدولة وتطبيق القوانين والإجراءات الاقتصادية الإيجابية حتى يشعر المواطن بآثار رفع الدعم واستقرار سعر الصرف بشكل أوضح.

> المواطنون يدفعون الثمن الأكبر وسط تدهور الأوضاع المعيشية

إهمال الملفات الداخلية

يرى المحلل الأكاديمي بجامعة المغتربين، محمد النابر، أنّ الحكومة الانتقالية ركزت خلال العامين الماضيين أكثر على إحراز تقدم في الملفات الاقتصادية مع المجتمع الدولي، بينما لم تقدم شيئاً على الصعيد الداخلي خلاف استقرار سعر الصرف والذي لم يتم نتيجة استدامة بالإنتاج وزيادة الصادرات والواردات وتصدير الذهب وإنّما تم عبر زيادة الدولار الجمركي والذي تسبب في إحجام كبير عن الاستيراد. يضيف النابر لـ«العربي الجديد» أنّ سياسات الحكومة أدت إلى تضييق معيشة المواطنين جراء الانفلات في الأسعار وانخفاض العملة الوطنية، ولم تنفذ أيّ مشروع تنموي. يتابع: «يأتي ذلك رغم التزام الحكومة بتنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي الإصلاحية بنسبة تفوق الـ90% إلّا أنّ البلاد لم تحصد من ذلك أيّ نتائج مرضية سواء على مستوى الاقتصاد أو تخفيف الأزمات المعيشية».

عودة للمجتمع الدولي

ورغم الإخفاقات العديدة لحكومة حمدوك فإنّ هناك من يرى أنّها حققت نجاحات في بعض الملفات ومنها كسر العزلة الدولية للاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، أكد المحلل الاقتصادي، خالد الفويل، على نجاح رئيس مجلس الوزراء في الدفع بالاقتصاد السوداني للأمام وتحقيق مكاسب أعادته للمجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية. وقال الفويل إنّ الاقتصاد شهد انفتاحاً على مؤسسات التمويل الدولية خلال العامين المنصرمين وتمكن القطاع المصرفي من الاندماج مع نظيره العالمي، وتطورت العلاقة مع البنك الدولي إلى حد زيارة مديره للسودان بعد قطيعة استمرت 30 عاماً. وأوضح أنّ الحكومة نجحت إلى حد كبير في استقطاب المساعدات والمنح من المجتمع الدولي بما في ذلك أميركا والاتحاد الأوروبي رغم تباطؤ وصولها وعدم تلبيتها للطموح، غير أنها أحدثت بعض الانتعاش الاقتصادي.

وأشار الفويل إلى دخول بعض الشركات العالمية والبنوك للاستثمار إلى السودان، إلا أنه لم ينكر الجراحات المؤلمة على حد قوله والتي تسببت فيها إصلاحات حمدوك الاقتصادية. وقال: «كان يجب أن تنفذ لكن بالتدرج وأن يستصحب تنفيذها تقديم برامج حماية مجتمعية لتقليل آثارها السالبة على معيشة المواطنين». ورهن الفويل نجاح حمدوك في الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت بسن القوانين والتشريعات اللازمة وتكملة هياكل الأجهزة الانتقالية وتكوين المجالس التشريعية لإجازة الموازنة العامة ووضع السياسات المالية والنقدية التي تواكب المستجدات.

تواصل الأزمات الاقتصادية

وعقب عودته إلى رئاسة مجلس الوزراء، أعلن حمدوك أن موازنة 2022 ستمضي في نهج الإصلاح الاقتصادي وفتح الاستثمار، وسط تعقيدات سياسية واقتصادية تمر بها البلاد. وحسب مراقبين، دفعت الاضطرابات السياسية والأمنية البلاد إلى تأزيم الأوضاع الاجتماعية، وتفاقم المشاكل المعيشية في ظل الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات واستمرار أزمات نقص الوقود والخبز والأدوية. ويدفع فقراء السودان الثمن الأفدح للاضطرابات، إذ تم تجميد المساعدات لملايين المواطنين بسبب انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في وقت اشتدت وطأة الغلاء والأزمات المعيشية. وتسبب تعليق أنشطة البنك الدولي في أعقاب الانقلاب على السلطة المدنية، في تجميد فوري لتمويل برنامج دعم الأسر السودانية (ثمرات).

وتتضارب الإحصائيات الحكومية والدولية حول نسبة الفقر في السودان، فبينما تقول تقارير الأمم المتحدة إنّ 46,5% من سكان الدولة يعيشون دون خط الفقر، تقول دراسة حكومية أجريت عام 2017 إنّ الفقر تراجع إلى 36,1%.

وما يفاقم أزمات الاقتصاد السوداني هو توقف المساعدات الدولية وعدم الاستمرار في برنامج إعفاء الديون، إذ أعلنت أميركا أنّ الانقلاب يعرقل مساعدات تقدر بنحو 700 مليون دولار، وما زالت المساعدات متوقفة حتى بعد التوصل إلى اتفاق عودة حمدوك لرئاسة الحكومة. كما أكدت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان سابق، أنّ الاضطرابات في السودان أثارت الشكوك حول إمكانية إقدام باريس على إلغاء ديون بقيمة خمسة مليارات دولار مستحقة على الخرطوم. وتعد فرنسا، ثاني أكبر دولة دائنة للسودان.

الإجراءات الحكومية فاقمت أعباء السودانيين الاقتصادية (شريف شاذلي/فرانس برس)

30% يحتاجون مساعدات

حذر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن 14,3 مليون سوداني يمثلون حوالي 30% من سكان البلاد سيحتاجون لمساعدات غذائية خلال عام 2022، بزيادة 800 ألف عن العام الحالي. وأوضح مكتب الشؤون الإنسانية في تصريح تلقته وكالة فرانس برس، أن «شركاء العمل الإنساني قدروا عدد الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية خلال عام 2022 بحوالي 14,3 مليون شخص من أصل 47,9 مليون نسمة. وأضاف أن هذا العدد يمثل زيادة بمقدار 800 ألف نسمة عن العام 2021.

تجارة

ركود سوق السيارات في شمال سورية

تراجعت أسعار السيارات في المناطق المحرّرة شمال سورية، ورغم انخفاض الأسعار، الذي قد يشجع على عودة الحركة للسوق وإحياء عملية البيع، وسط عزوف عن الشراء، بسبب الأوضاع الاقتصادية للسكان في المنطقة المرتبطة بتقلبات سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار الأميركي.

عبد الله البشير

يمرّ سوق السيارات في المناطق المحررة شمال سورية بحالة من الركود، رغم انخفاض الأسعار، الذي قد يشجع على عودة الحركة للسوق وإحياء عملية البيع، وسط عزوف عن الشراء، بسبب الأوضاع الاقتصادية للسكان في المنطقة المرتبطة بتقلبات سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار الأميركي.

وفي هذا الإطار، أوضح تاجر ومالك معرض السيد للسيارات، مصطفى السيد، لـ«العربي الجديد» أنّ القطاع حالياً يمر بحالة جمود، وهناك حالة من التخوف بسبب تقلبات السوق بين التجار، كونه أخيراً شهد انخفاضاً في الأسعار بسبب كثرة العرض. وأضاف السيد: «السيارات التي تجاوز سعرها في وقت سابق 5 آلاف دولار أميركي تباع حالياً في الوقت الحالي بنحو 4 آلاف دولار» وعزا ذلك للعدد الكبير المعروض من السيارات في السوق، وانخفاض سعر صرف الليرة التركية وارتفاع أسعار الوقود، الذي دفع الزبائن للإحجام عن الشراء، وتسبب بحالة ركود واسعة في السوق. بدوره، يقول الباحث الاقتصادي، عبد الله العلي، لـ«العربي الجديد» إنّ وقف العمليات العسكرية في الشمال السوري أسهم في استقرار أو نمو عدة قطاعات في المنطقة ومنها تجارة السيارات، التي عاود التجار استيرادها بوتيرة أعلى بعد فتح الحدود وتراجع حدة هجمة فيروس كورونا الجديد، لكن هذه التجارة مرتبطة كثيراً بالسوق التركي الذي تأثر بفعل تراجع قيمة الليرة، وأيضاً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي الذي عادة ما يؤدي إلى ركود في سوق السيارات.

ويضيف الباحث الاقتصادي أنّ السوق في إدلب بات متخماً بالسيارات، وذلك بعد إغلاق المعابر بين قوات بشار الأسد في مناطق النظام والجيش الوطني السوري المعارض و«قوات سورية الديمقراطية» كما أنّ السيارات التي تدخل المنطقة هي من الماركات الجيدة فما فوق، وهذه أسعارها مرتفعة، ولا يستطيع شراءها كثير من سكان المنطقة، الذين تأثروا كثيراً بسبب تراجع قيمة العملة التركية وارتفاع نسب التضخم.

وحسب العلي، فإنّ أهم أسباب ازدهار هذه التجارة في أوقات سابقة هي وجود السيولة بين أيدي السكان، وفتح المعابر بين قوات السيطرة، وتراجع أسعار النفط، وعكس هذه الأسباب يؤدي إلى الركود في سوق السيارات في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام.

ويشير إلى أنّ هناك سبباً آخر قد يؤدي إلى الركود وهو اعتماد سوق المنطقة على قطع التبديل (الغيار) الصينية، التي ارتفعت أسعارها كثيراً بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والنفط، ولا يستطيع السوق الاعتماد على قطع التبديل الأوروبية، لأنّ أسعارها مرتفعة كثيراً، ومسألة وصولها إلى المنطقة تحتاج إلى فترة طويلة قد تمتد لأشهر.

ويتركز الطلب في السوق بالمنطقة على سيارات كورايا الجنوبية المستوردة من أوروبا عبر تركيا، منها سيارات هيونداي سنتافي المنتجة عام 2005 نظراً لسعرها المنخفض مقارنة بأنواع أخرى من السيارات المتوفرة في السوق، وإمكانية سيرها على الطرق السيئة في المنطقة. وما ساهم في ركود أسواق السيارات، التراجع الكبير في القدرة الشرائية للمواطنين الذين تحاصرهم الأزمات المعيشية على وقع تهاوي العملتين المحلية والتركية، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على قطاع السيارات.

انخفاض كبير في أسعار السيارات (فرانس برس)

بروفايل

عاد لدائرة الأضواء أمس حينما تعرض لانتقادات حادة ولاذعة بسبب تصريحاته الأخيرة حول الصين، التي بدا فيها مدافعاً عن الاستبداد بها واصفاً إياها بأنها مثل الأب الصارم. إنه راي داليو مؤسس أكبر صندوق تحوط في العالم

الملياردير الأميركي راي داليو (Getty)

راي داليو

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رغم أن راي داليو، أكد في سلسلة من التغريدات على حسابه الرسمي على تويتر، أن التعليقات التي أدلى بها حول قضايا حقوق الإنسان في الصين خلال مقابلة تليفزيونية أسيء فهمها، لكنه تعرض لمزيد من الانتقادات آخرها من السيناتور الجمهوري ميت رومني. وداليو ملياردير أميركي ومؤسس أكبر صندوق تحوط في العالم «بريدج ووتر أسوشيتس» Bridgewater Associates، وكان قد شبه في لقائه مع شبكة «سي إن بي سي»، تحرك الصين لإبعاد المواطنين العاديين عن أعين الجمهور بـ «الوالد الصارم». وسال المذيع داليو عن كيفية التوفيق بين الاستثمار في الدولة عندما يكون لديها قضايا تتعلق بحقوق الإنسان واختفى بعض مواطنيها البارزين عن الرأي العام مؤخرا. وقال: «كبلد من أعلى إلى أسفل، ما يفعلونه - إنه نوع من الوالد الصارم. إنهم يتصرفون كأب صارم، ويخوضون ذلك. هذا هو نهجهم. لدينا نهجنا.» وعزا بعض المنتقدين لآراء داليو انحيازه لتجاوزات الصين في مجال حقوق الإنسان بموقفه المسبق من اقتصادها حيث إنه دائم الحديث عن فرص الاستثمار والاحتفاظ بأمواله في الصين كجزء مهم من محفظته، إلى جانب حيازات الأصول الأميركية. كما أن داليو يحافظ على مصالحه في الصين، حيث تجاوزت شركته العديد من مديري الصناديق الخاصة هناك، لتبلغ قيمتها نحو 8 مليارات يوان (1,25 مليار دولار تقريبا).

ووفقا لتقرير «سي إن بي سي» نقلا عن صحيفة سيكيوريتيز تايمز الصينية الشهر الماضي، فإن داليو أطلق صندوقاً صينيًا جديدًا من خلال شركة محلية، حيث يستهدف جمع أكثر من 3 مليارات يوان (468,8 مليون دولار). وفي عام 2018، أطلقت الشركة المملوكة بالكامل لشركته ومقرها شنغهاي، أول منتج محلي للمستثمرين في البر الصيني. وبعيدا عن آراء داليو والضجة التي أثيرت حولها، فإن للملياردير الأميركي تاريخا كبيرا في مجاله جعله في بؤرة الاهتمام ليس فقط بسبب حجم ثروته، بل لتاريخه فضلا عن آرائه التي ينشرها بشكل مستمر كنصائح ومبادئ في مجاله. بدأ داليو استثماراته منذ أن كان في الثانية عشرة من عمره، أي عام 1960 تقريبا عندما اشترى أسهما في شركة طيران نورث إيست بنحو 300 دولار تضاعفت قيمتها بعد ذلك ليستمر في المجال مستثمرا ثم دارسا وخريجا من قسم الاقتصاد بجامعة هارفارد، حتى أصبح حاليا مؤسسا لـ«بريدج ووتر أسوشيتس Bridgewater Associates» والذي يعد أكبر صندوق تحوط في العالم. ويبلغ حجم الأصول الخاضعة لإدارة الصندوق نحو 223 مليار دولار وفقا لتقرير لجنة الأوراق المالية الأميركية في يوليو/تموز الماضي. وينتمي أكثر من نصف هذه الأصول وفقا للجنة ذاتها، أو ما يقرب من 59%، لعملاء غير أميركيين. وقدرت مجلة «فوربس الاقتصادية في يونيو/حزيران الماضي، ثروة داليو بنحو 20 مليار دولار، حيث يحتل المرتبة 36 في قائمتها لأغنى 400 شخصية في الولايات المتحدة والـ88 بين المليارديرات الأغنى في العالم، والثالث بين مديري صناديق التحوط الأعلى ربحًا لعام 2019. وفي 2012، تم إدراج داليو في قائمة مجلة تايم الأميركية لأكثر 100 شخص نفوذاً في العالم.

يشتهر داليو بالحفاظ على قائمة واسعة من القواعد وأفضل الممارسات حول الاستثمار والقيادة والإدارة، والتي يطلق عليها «المبادئ»، والتي تدور في غالبيتها حول آرائه ومفاهيمه في مجالات الاقتصاد والمال والاستثمارات. وفي عام 2017، نشر داليو كتاب «المبادئ: الحياة والعمل»، والذي يشرح في 600 صفحة مبادئه في الحياة والعمل، وكان من أكثر الكتب مبيعًا في ذلك العام. وكذلك كتاب (مبادئ التعامل وتغيير النظام العالمي. لماذا تنجح الأمم وتفشل)، كما يعمل الآن وفقا له على كتاب جديد بعنوان مبادئ التعامل مع النظام العالمي المتغير.

ومن مقولاته الشهيرة التي نشرها في كتبه أو على حساباته الرسمية بعد تفرغه من عمله على رأس مؤسسته، أن «أكثر الناس التي تحظى باحترامه هي التي تفشل بشكل جيد، مضيفًا: «احترمهم بصورة أكبر من الأشخاص الناجحين»، مؤكدا: «إذا لم تفشل، فأنت لا تتجاوز حدودك، وإذا لم تتجاوز حدودك، فأنت لا تعظم إمكاناتك.»

تشغيل

40% من الموظفين العراقيين «بطالة مقنعة»

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

كشف مسؤولون عراقيون أرقاماً جديدة عن البطالة المقنعة المتفشية في مؤسسات الدولة، مؤكدين أن أكثر من 40 بالمائة من أعداد الموظفين الحكوميين يندرجون تحت هذا المسمّى، وأنهم يتقاضون رواتب شهرية كبيرة ترهق ميزانية الدولة.

وتسبب الفساد والمصالح الحزبية المسيطرة في البلاد بفتح المجال أمام «التعيينات الحزبية»، بحسب ما راه مراقبون أكدوا أن الحلول في الظرف الحالي غير ممكنة إلّا بالتخلص من الفساد والمفسدين.

مسؤول حكومي عراقي قال إنّ «عملية تنظيم البيانات، التي تجريها حاليا وزارة التخطيط عن موظفي الدولة، كشفت أنّ أكثر من 40 بالمائة من الموظفين يندرجون تحت بند البطالة المقنعة»، مبيناً لـ«العربي الجديد» أنّ «هؤلاء لا يقومون بأيّ أعمال في مؤسساتهم بحسب عناوينهم الوظيفية». وأشار المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، إلى أن «هؤلاء يحصلون على رواتب مساوية لأقرانهم المنتجين في المؤسسات الأخرى»، مشيراً إلى أنّ «هناك حالة من عدم التنظيم في وزارة التخطيط، على مدى الحكومات المتعاقبة، بالنسبة للموظفين وتبويبات عملهم، كما لا توجد إحصاءات دقيقة للأعداد، ولا حتى بيانات واضحة للمهام المكلفين بها». وأكد أنّ «حالة الفوضى استفاد منها هؤلاء الموظفون الذين يتقاضون رواتب من دون جهد يبذل». وتجري وزارة التخطيط منذ فترة عملية تنظيم بيانات الموظفين ضمن منصة إلكترونية. وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي، في تصريح صحافي مؤخراً، إنّ «اللجنة الخاصة في الوزارة ما زالت تواصل عملها لإكمال المنصة الإلكترونية للرقم الوظيفي لجميع موظفي الدولة العراقية». وبيّن أنّ «عدد الموظفين الذين استكملت بياناتهم ضمن المنصة المذكورة بلغ لغاية الآن مليونين و955 ألف موظف». وأشار إلى أنّ «العمل ما زال مستمراً لاستكمال البيانات لموظفي الدولة كافة».

وتواجه وزارة التخطيط العراقية باتفاقات بسبب «عشوائية» العمل وعدم التنظيم، فيما يؤكد مسؤولون أنّ أحزاب السلطة هي التي تسببت بذلك.

رئيس لجنة الخدمات والإعمار في البرلمان السابق النائب وليد السهلاني أكد، لـ«العربي الجديد»، أنّ «أعداد الموظفين بالعراق خارج إطار التخطيط، وهم اليوم بأعداد كبيرة جداً، وهو واقع حال لا تمكن معالجته»، مبيناً أنّ «موضوع الحوكمة الإلكترونية استثمرته الكثير من دول العالم وحقق تنظيماً ونجاحاً كبيراً، ولا بد أنّ يكون هناك توجه للعراق نحو ذلك». ودعا إلى «رؤية فنية قانونية لوجود هذا العدد الكبير من الموظفين، ومحاولة استثمار وجودهم في جوانب مهمة بالعمل لاستثمار طاقاتهم وعدم هدرها بسبب عدم التنظيم وتقسيم المهام والسيولة، وهي ذاتها التي عينت هؤلاء، وستعود مجدداً لتعيين أتباعها، الأمر الذي سينتهي بإضعاف عمل مؤسسات الدولة، التي ستكون موازناتها للرواتب من دون إنتاج». أما المختص في الشأن الاقتصادي باسم جميل أنطوان فقد أكد أنّه لا حلول مع وجود الفساد. وقال لـ«العربي الجديد» إنّ «الهيمنة الحزبية والفساد وسوء التخطيط تسببت بكلّ تلك التراكمات» داعياً إلى أن «يكون هناك توجه حكومي لإعادة تنشيط القطاع الخاص، في خطوة لتنشيط الاقتصاد العراقي».

البلد وعلى أداء المؤسسات الحكومية. وقالت لـ«العربي الجديد» إنّ «أعداد الموظفين الذين لا يقومون بمهام كبيرة جداً، وتسببت في منع وصول الخريجين الجدد والكفاءات إلى مؤسسات الدولة، إذ إنه في كلّ عام يتخرج أكثر من 25 ألف شاب، ولا يجدون مكاناً في مؤسسات الدولة بسبب البطالة المقنعة». وأكدت أنّ «تلك التعيينات معظمها سياسية حزبية، إذ إنّ الأحزاب السياسية دفعت باتجاه تلك التعيينات لأتباعها ومؤيديها». واستبعدت «إمكانية وجود حلول لهذه المشكلة، لا سيما أنّ الأحزاب ما زالت مهيمنة على العملية السياسية، وهي ذاتها التي عينت هؤلاء، وستعود مجدداً لتعيين أتباعها، الأمر الذي سينتهي بإضعاف عمل مؤسسات من القمح حتى بداية أغسطس/ آب 2022، وأن وصول هذه الدفعة سيتم في يوليو/تموز المقبل عن طريق موانئ المملكة. وبترسية الدفعة السابعة، تكون المؤسسة قد تعاقدت منذ بداية العام على أربعة ملايين طن قمح مستورد وشراء 576 ألف طن قمح محلي، ليبلغ إجمالي المشتريات قرابة 4,6 ملايين طن، منها مليونا طن سيتم توريدها العام المقبل.

أخبار

فائض في الميزان التجاري الأردني مع أميركا

سجل الميزان التجاري للمملكة فائضا مع الولايات المتحدة الأميركية خلال الربع الثالث من العام الحالي 2021، ليبلغ حوالي 422 مليون دينار (595 مليون دولار)، ووفقا لبيانات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، أمس الإثنين، ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من العام الحالي، بنسبة 22,9%، لتبلغ 1,145 مليار دينار (1,614 مليار دولار)، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والبالغة 932 مليون دينار (1,314 مليار دولار) كما ارتفعت مستوردات المملكة من الولايات المتحدة الأميركية في الربع الثالث من هذا العام بنسبة 2,7%، لتبلغ 723 مليون دينار (1,020 مليار دولار)، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والبالغة 704 ملايين دينار (992 مليون دولار) ووفق بيانات غرفة التجارة الأميركية بالأردن، تعد المحيكات والأسمدة وخدمات التكنولوجيا المعلوماتية ومنتجات البحر الميت والمصوغات والمواد الغذائية أبرز الصادرات الأردنية للسوق الأميركية، فيما تتركز المستوردات بقطع كهربائية وإلكترونية تدخل في تصنيع الأجهزة.

خصومات المقاصة تفاقم أزمات فلسطين

قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، إن استمرار إسرائيل في خصم جزء من أموال الضرائب «المقاصة» يضع حكومته في وضع مالي صعب. يأتي ذلك، بينما تتجه الحكومة الفلسطينية لإعلان آلية صرف رواتب موظفيها العموميين لشهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، إذ أبلغت مصادر حكومية «الأناضول» عن احتمالية صرف رواتب منقوصة، لعدم وفرة السيولة.

وأضاف اشتية خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة في مدينة رام الله: «تستمر إسرائيل في خصوماتها من أموالنا المستحقة لنا... بلغت الخصومات لهذا الشهر 214 مليون شيقل (67,5 مليون دولار)». ومن إجمالي الخصم، «مبلغ 100 مليون شيقل (31,5 مليون دولار)، مقابل دفعات أتممناها لأسر الشهداء والأسرى» بحسب رئيس الوزراء.

وزاد: «هذه الخصومات واستمرارها بهذا الشكل، تضعنا في وضع مالي صعب، وسنستمر بالعمل من أجل الحصول على أموالنا كاملة».

ارتفاع مشتريات السعودية من القمح

أنهت المؤسسة العامة للحبوب في السعودية، أمس، إجراءات ترسية الدفعة السابعة والأخيرة من القمح المستورد لهذا العام بكمية 689 ألف طن، من مناشئ الاتحاد الأوروبي والبحر الأسود وأستراليا وأميركا الجنوبية والشمالية. وقال محافظ المؤسسة أحمد الفارس، في بيان، إنّ التعاقد على الدفعة يأتي في إطار تعزيز المخزون الاستراتيجي من القمح والحفاظ عليه عند المستويات الآمنة، وتلبية كافة احتياجات شركات المطاحن من القمح. وذكر الفارس أنّ المؤسسة استطاعت تأمين احتياجات المملكة

تحقيق

تمثل أوكرانيا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لروسيا وسوقاً تجارية لبضائعها، كما تمثل سهولها المنبسطة أرضاً زراعية خصبة، وبالتالي تحرص موسكو على ضمها بالتقسيط، لكنّها بالنسبة للتحالف الغربي تدخل ضمن استراتيجية محاصرة موسكو

أهمية أوكرانيا اقتصادياً

هل تفجر كييف حرباً بين الغرب وروسيا؟

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يتجه الرئيس الأميركي جوزيف بايدن نحو عقد قمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ستكون أوكرانيا من أهم بنود أجندتها، يثار السؤال، لماذا تؤجج أوكرانيا كلّ هذا الصراع بين الكتلة الغربية الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة وأوروبا، وبين روسيا، وما هي أطماع موسكو في كييف، وما هي مصالح واشنطن في أوكرانيا؟

من الناحية الاقتصادية البحتة لا يبدو الاقتصاد الأوكراني كبيراً حتى يشكل أهمية بالنسبة لأوروبا أو للولايات المتحدة، لكنّه مهم بالنسبة للاقتصاد الروسي الصغير الباحث عن التوسع والأسواق والتمدد الجغرافي والنفوذ الجيوسياسي، كما أنّ موسكو من الناحية الاستراتيجية تتخوف من انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «ناتو» إذ إنّ أوكرانيا ليست أرضاً جبلية وإنما تتشكل تضاريسها من أرض منبسطة تسمح بمرور مباشر لقوات لحلف «ناتو» وبالعبور مباشرة إلى داخل روسيا. وبالتالي تتخوف موسكو من محاصرتها عسكرياً، وتبعاً لذلك تعمل على تغذية الجماعات الانفصالية في مناطق شرقي أوكرانيا التي ترغب في الانفصال عن أوكرانيا. على الصعيد الاقتصادي، يبلغ حجم الاقتصاد الأوكراني نحو 155,6 مليار دولار، حسب بيانات البنك الدولي لعام 2020، كما يبلغ دخل المواطن الأوكراني نحو 3,984 دولار سنوياً، حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2021. وأوكرانيا دولة ليست كثيفة السكان إذ يبلغ عدد سكانها 44 مليون نسمة، وتعد من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي قبل تفكك الإمبراطورية الشيوعية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وهي من الدول التي عانت من صراع النفوذ السياسي بين الغرب وروسيا، وبالتالي لم تتمكن من النمو الاقتصادي السريع والتحديث مثل بقية جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة التي انفصلت عنه وكونت دولاً مستقلة. وحسب تحليل بمجلس العلاقات الخارجية الأميركي، فإنّ أوكرانيا تقف حالياً في مفترق الطرق بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

وتضاعفت أزمة الاقتصاد الأوكراني خلال النصف الثاني من العقد الماضي بسبب الحرب الأهلية بين من يؤيدون الانضمام لروسيا في جنوب غرب البلاد وبين من يؤيدون بناء علاقة قوية مع روسيا في شمال شرق البلاد.

وبناء على هذه الخلفية، فإن معدل النمو الاقتصادي في أوكرانيا ظل ضعيفاً مقارنة بالدول المجاورة، إذ تمكن الاقتصاد الأوكراني عبر المساعدات المكثفة من واشنطن والدول الأوروبية من العودة للنمو خلال العام الجاري بعدما عانى في العام الماضي من الانكماش بنسبة 4%. كما تعاني البلاد كذلك من ارتفاع نسبة البطالة والفقر، خاصة في الشمال الشرقي المجاور لروسيا، إذ يرتفع معدل البطالة في المتوسط إلى 10,9%، لكنه في مناطق دونباس و«جمهوريتي» دونتيسك ولوغانسك، شرقي أوكرانيا يرتفع إلى أعلى من هذا المعدل كثيراً، وفق بيانات البنك الدولي. وكانت هاتان المنطقتان دونتيسك ولوغانسك انفصلتا عن كييف وكونتا جمهوريتين مستقلتين، لكنّ الحكومة الأوكرانية لم تعترف بهما. وتشجع موسكو الجماعات الانفصالية في شرق أوكرانيا بسبب أن بعضهم ترجع أصولهم إلى القومية الروسية ويتكلمون اللغة الروسية وثقافتهم روسية.

على صعيد أهميتها لأوروبا، كانت أوكرانيا حتى وقت قريب ذات أهمية استراتيجية لأوروبا، إذ إنّ معظم أنابيب الغاز الروسي التي تغذي أوروبا تمر عبر أراضيها، لكنّ أهميتها قلت في السنوات الأخيرة.

وكانت كييف تجني من رسوم مرور الغاز الطبيعي الروسي عبر أراضيها إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي دخلاً سنوياً يقدر بنحو 2,06 مليار دولار سنوياً حتى نهاية العام الماضي، حسب بيانات نشرة «أرغوس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، لكن من المقدر أن ينخفض هذا المبلغ إلى 1,27 مليار دولار بين أعوام 2021 و2024.

وتستخدم موسكو سلاح الغاز الطبيعي في مناورتها مع أوروبا مع إضعاف الاقتصاد الأوكراني، منذ العام 2014 الذي غزت فيه شبه جزيرة القرم وتعرضت لعقوبات اقتصادية قاسية.

وعملت موسكو على الضغط على الاقتصاد الأوكراني عبر تحويل مسار تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، عبر إنشاء خطوط أنابيب لا تعبر الأراضي الأوكرانية. من بين هذه الأنابيب «نورد ستريم 2» و«تركيش ستريم» وخط «يامال أوروبا « الذي يعبر إلى أوروبا عبر بيلاروسيا وبولندا ويتوزع من ألمانيا إلى أوروبا. وتبلغ طاقة «يامال أوروبا» نحو 33 مليار متر مكعب، وبالتالي، فإنّ روسيا أبطلت عملياً أهمية أوكرانيا في تجارة الغاز.

وكانت واشنطن ترفض الموافقة على خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» الذي يمد ألمانيا بنحو 55 مليار متر مكعب وما زال ينتظر الترخيص الأوروبي على الرغم من اكتماله. ويلاحظ أن واشنطن منحت الموافقة لأنبوب «نورد ستريم 2» بعد أن تعهدت ألمانيا بأنها لن تترك موسكو تتلاعب بالقرار الأوروبي ولن تدعها تستخدم الغاز لصالح مشاريعها التوسعية في أوكرانيا. كما تعهدت أوروبا بتعويض أوكرانيا مالياً عن رسوم الغاز التي تفقدها الخزينة في كييف بسبب تحويل مسار أنابيب الغاز إلى أوروبا.

من الناحية التاريخية، تعود أزمة أوكرانيا إلى العام 2014، حينما غزت روسيا شبه جزيرة القرم في فبراير/ شباط وضمتها خلال شهر واحد فقط إلى روسيا في استفتاء جرى في مارس/ آذار 2014 لم تعترف به أوكرانيا. وتمثل شبه جزيرة القرم موقعاً مثالياً للأسطول الروسي في البحر الأسود. وهنالك مخاوف من أن تشكل أوكرانيا بؤرة نزاع مسلح بين القوى الغربية وروسيا ما لم يتوصل الرئيسان الأميركي جوزيف بايدن والروسي فلاديمير بوتين المتحالف مع الصين إلى تفاهمات في اللقاء المرتقب.

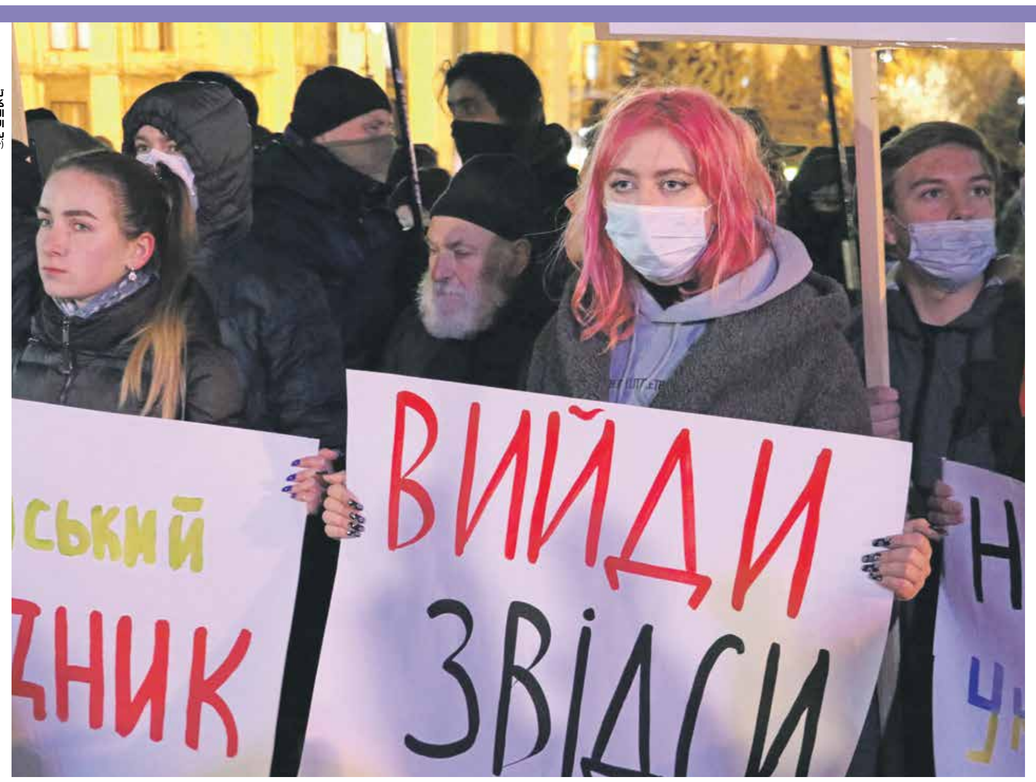

تظاهرات في كييف ضد الحكومة الأوكرانية تتهمها بمحاباة الرأسمالية (Getty)

حجم الاقتصاد الأوكراني يقدر بنحو 155,6 مليار دولار ويعاني من الانكماش

خطط الفيدرالي أخطر من «أوميكرون»

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يرى مصرف «مورغان ستانلي» الاستثماري أن إمكانية تسريع الاحتياط الفيدرالي، «البنك المركزي الأميركي» لعملية خفض مشترياته من الأصول تشكل خطراً على أسواق الأسهم أكبر من خطر سلالة «أوميكرون». وقال محللو المصرف الأميركي في مذكرة نقلتها وكالة «بلومبيرغ»: «نحن غير قلقين إلى هذه الدرجة من أوميكرون كخطر أساسي بالنسبة للأسهم، إذ نرى الخطر الأكبر يأتي من مجلس الاحتياط الفيدرالي». وأضافت المذكرة: «إن خفض مشتريات الأصول يؤدي إلى تشديد الأسواق، كما سيؤدي إلى تقييمات أقل مثلما يحدث دائمًا في هذه المرحلة من أي انتعاش». ويتوقع محللو مصرف «مورغان ستانلي» تراجع مكرر الربحية (نسبة سعر السهم في السوق إلى ربحه السنوي) لمؤشر «إس آند بي 500» بحوالي 12%، إذ يبدأ مستثمرو الأسهم المطالبة بعلاوة مخاطرة (نسبة العائد الذي يطلبه المستثمر مقابل الاستثمار في أصل مالي كتعويض عن تحمله للمخاطر المرتبطة به) أعلى بكثير تحسبًا لمعدلات فائدة أعلى على المدى الطويل. ووفق محللين فإن ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوياته في 30 عاماً وارتفاع أسعار النفط ومشتقات الوقود ستكون من المهددات الرئيسية التي ستدفع البنك الفيدرالي إلى إنهاء برنامج التيسير الكمي الخاص بمشتريات السندات الأميركية البالغ 120 مليار دولار شهرياً، ولكن مجلس الاحتياط الفدرالي قد يؤجل أي قرار بشأن رفع سعر الفائدة إلى حين التأكد من تداعيات المتحور « أوميكرون» على الاقتصاد الأميركي.

ولا تقف مخاطر توجهات الاحتياط الفيدرالي لتشديد السياسة النقدية على أسواق الأسهم فحسب، ولكن خبراء يتخوفون كذلك على تداعياتها على النمو الاقتصادي في أميركا في وقت تنتشر سلالة أوميكرون، وليس من المعروف مدى تأثيرها على النشاطات الاقتصادية في العالم. في هذا الشأن، خفض مصرف «غولدمان ساكس» توقعاته لنمو اقتصاد الولايات المتحدة عن عام 2022، وأرجع ذلك إلى حالة عدم اليقين بسبب سلالة «أوميكرون». وقال المصرف الأميركي في مذكرة نقلتها شبكة «سي إن إن»، إن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة قد يرتفع 3,8% في 2022، وهو مستوى أقل من التقديرات السابقة عند 4,2%. كما خفض توقعاته لنمو الاقتصاد في الربع الرابع الجاري من 3,3% إلى 2,9%. وقال الاقتصادي جوزيف بريجز، لدى غولدمان ساكس، إن سلالة «أوميكرون» قد تؤدي إلى إبطاء مسألة إعادة فتح الاقتصاد، لكنه يتوقع في الوقت نفسه أن يكون لها تأثير متواضع على الإنفاق على الخدمات. وأضاف أنه «على الرغم من أن هناك العديد من الأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها، نعتقد الآن أنه سوف يكون هناك سيناريو لانخفاض متواضع في أداء الاقتصاد، إذ ينتشر الفيروس بسرعة أكبر، ولكننا نتوقع في الوقت نفسه أن تضعف المناعة ضد المرض الشديد بشكل طفيف». وأشارت المذكرة إلى أن مسألة نقص العمالة قد تستمر لفترة أطول إذا لم يشعر الأفراد بالراحة الكافية للعودة إلى العمل بسبب السلالة.

وحتى الآن لم يكن لسلالة أوميكرون تأثير يذكر على أدوات المال الأميركية والعملة، حيث استقر الدولار أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات الإثنين، مع ارتفاع عائد سندات الخزانة الأميركية من أدنى مستوى في شهرين ونصف، ووسط متابعة آخر مستجدات جائحة «كورونا». وتراجع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات أدنى 1,4% لأول مرة منذ نهاية سبتمبر/ أيلول يوم الجمعة، بعد صدور تقرير الوظائف الأميركية عن نوفمبر/ تشرين الثاني الذي جاء دون توقعات المحللين. كما أن هناك حالة ترقب لتداعيات تقرير الوظائف الأميركية وسلالة «أوميكرون» على قرارات الاحتياط الفيدرالي، الذي يعقد اجتماعه للسياسة النقدية في الأسبوع المقبل. ويتوقع محللون أن يقود تشديد السياسة النقدية الأميركية إلى ارتفاع أكبر في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية وتكون له تداعيات سالبة على الأسواق الناشئة وأسعار السلع الرئيسية خلال العام المقبل.

وعلى صعيد التداولات، هبط اليورو أمام الدولار هامشياً بنحو 0,1% إلى 1,1299 دولار في تعاملات أمس الاثنين، فيما ارتفع الدولار أمام العملة اليابانية 0,4% عند 113,23 ين، وصعد الجنيه الإسترليني أمام العملة الأميركية 0,2% مسجلاً 1,3259 دولار. كما ارتفع الدولار أمام العملة السويسرية بنحو 0,6% إلى 0,9222 فرنك، فيما استقر مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من ست عملات عند 96,203 نقطة.

أسواق المال حذرة مما تحمله السياسة النقدية من مفاجآت

متعاملون في وول ستريت يراقبون تأرجح الأسهم بالبورصة (Getty)

رؤية

تحركات عسكرية محتملة قد تعرقل انخفاض أسعار النفط

عبد الحافظ الصاوي

شهد نوفمبر/تشرين الثاني 2021 مواجهة صريحة بين تحالف «أوبك بلس» والرئيس الأميركي بايدن، وراهن الجميع على حرب نفطية بينهما غير محسوبة النتائج، فلأول مرة تصمد جبهة تمثل عدداً كبيرًا من المنتجين وتفرض سياستها على السوق، وهذه الجبهة هي «أوبك بلس» التي تقودها السعودية وروسيا، بينما نجح بايدن في شحن وتضامن عدد من كبار مستهلكي النفط، للضغط على التحالف النفطي عبر آلية استخدام جزء من المخزونات الاستراتيجية لاحتياطيات النفط. لكن مع بداية ديسمبر/ كانون الأول 2021، أدى السجال القائم بين الطرفين تحقيق إلى كل طرف جزءاً من أهدافه، فالرئيس الأميركي حصل على خفض أسعار النفط في السوق الدولية إلى ما دون سقف 70 دولاراً للبرميل، بعدما كان عند 85 دولاراً للبرميل في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وهو ما يعني أنّ ثمة تخفيض ملحوظ تحقق على الأرض من شأنه أن يبرر معدلات التضخم المرتفع في أميركا والدول الكبرى المستهلكة للنفط. وإن كان البعض يرى أن التخفيض حصل نتيجة حالة التخوف والضبابية حول أداء الاقتصاد العالمي، بعد تزايد أعداد الإصابات بالمتحور الجديد لكورونا «أوميكرون»، وإقدام بعض الدول على اتخاذ إجراءات احترازية وصلت إلى منع استقبال الرحلات الجوية، أو على الأقل عدم استقبال الأجانب.

على الجهة الأخرى، حافظت جبهة «أوبك بلس» على سياستها التي أعلنتها من عدم زيادة الكميات المعروضة على حجم الإنتاج الذي يمثل العرض اليومي، وهو ما عكس موقفاً قوياً للتحالف، وما يمكن من خلاله استنتاج أن ثمة تغيراً في معادلة النفط في السوق الدولية. فلم تعد تلك المعادلة في إطارها التقليدي الذي يعكس حالة الوهن للمنتجين، وتحكّم وسيطرة المستهلكين، إلى معادلة جديدة لها طرفان يسعى كل منهما لتحقيق مصالحه، وبالتالي يمكن أن تكون المفاوضات محققة شيئاً من العدالة المهدرة بحق المنتجين في سوق النفط على مدار سنوات.

تحركات عسكرية محتملة

وسط تصريحات الاقتصاديين والساسة في مختلف أنحاء العالم عن التداعيات السلبية المنتظرة على الاقتصاد الدولي بسبب تطورات «أوميكرون»، تصدرت تصريحات تمس تحركات عسكرية من شأنها أن تربك سوق النفط ، لأنها تمس اثنين من كبار منتجي النفط، وهما روسيا وإيران. ففي دولة الاحتلال، أعلن بني غانتس، وزير الدفاع، عن صفقة لشراء أسلحة بنحو 1,5 مليار دولار من أميركا، وهي أسلحة دقيقة، وأضاف أن تحركهم في هذا الشأن يأتي من خلال اهتمامهم بتوجيه ضربة لا مفر منها لإيران لوقف تقدم برنامجها النووي. كما أشار إلى إيمانه بأن أميركا سوف تساندهم في ذلك. ويأتي التصريح في ظل الأخبار المتفائلة حول مفاوضات تخوضها إيران مع أوروبا وأميركا حول البرنامج النووي، حيث أعلن مسئول إيراني أنهم لن يقبلوا بأقل من رفع كامل العقوبات الاقتصادية، والعودة بحجم إنتاجهم النفطي إلى سقف 4,5 ملايين برميل يومياً. وفي أواخر 2020، نجحت إسرائيل في تجنيد أحد عملائها في إيران لاغتيال محسن فخري زادة، واحد من كبار العلماء القائمين على تطوير البرنامج النووي الإيراني، وكذلك نجحت في تفجير أحد المواقع الخاصة بعمل بعض وحدات البرنامج النووي، وثمة حديث عن حرب سيبرانية تقودها إسرائيل لاختراق نظام المعلومات الخاص بالبرنامج النووي الإيراني. والتحرك العسكري الثاني، المنتظر أن يؤثر على سوق النفط بشكل كبير إذا ما تحقق، هو أن تقع حرب بين أوكرانيا وروسيا مجددًا، وثمة تصريحات قوية من قبل قادة روس حول تحرك حلف الناتو بنشر أسلحة نووية حول روسيا، وكذلك وجود حشود عسكرية بأعداد كبيرة من قبل أوكرانيا على حدودها مع روسيا. ومن شأن هذه الحرب، إذا ما وقعت، أن تُوظف فيها روسيا ورقة الطاقة بشكل كبير، وبخاصة أن الغاز الطبيعي، الذي تمد به روسيا الدول الأوروبية، قد يتيح لها ممارسة ضغوط كبيرة، كما أن تراجع معدلات الإنتاج الروسي في سوق النفط يمكن أن يحدث خللاً كبيراً بالسوق يؤدي إلى رفع الأسعار، إذ بلغ الإنتاج الروسي من النفط ومكثفات الغاز في أكتوبر 2021 نحو 10,7 ملايين برميل يومياً. ويقدر الإنتاج الروسي اليومي بنحو 11% من حجم الإنتاج العالمي.

ماذا لو؟

لا شك أنّ السياسة لها حساباتها، ولعل التصريحات حول التحركات، التي جرت الإشارة إليها في ما يتعلق بضربة إسرائيلية لإيران أو نشوب حرب غربية أميركية مع روسيا في أوكرانيا، تحمل توظيفاً سياسياً، يبغي الطرفان منها زيادة مكاسبه في مفاوضات حول ملفات معينة، لكن ماذا لو دخلت هذه التهديدات حيز التنفيذ؟ وقوع الحدثين، أو أحدهما، من شأنه أن يشعل أسعار النفط في السوق الدولية، خاصة أن موسم الشتاء، في بدايته، والطلب على النفط لن يقل عن مستواه الحالي، إلا إذا اتجهت التداعيات السلبية لمتحور «أوميكرون» للتصعيد، وأدت إلى تعطيل حركة الطيران، وإلى التأثير السلبي على أنشطة الإنتاج والتجارة الدولية. ومما يساعد على تأجيج الطلب على النفط في حالة حدوث أحد الأمرين، أو كليهما معاً، أن يزيد الطلب بشكل كبير على النفط، لأنّ أياً من الحدثين لن يكون عارضاً، أو قصير الأجل، فضربة إسرائيلي لإيران، ستقابلها طهران برد، لن يكون قصير الأجل، ولن تفلح معه جهود التهدئة في الأجل القصير، وإن كان رد فعل إيران على اغتيال أحد علمائها الكبار في المجال النووي، أو تفجير إحدى المنشآت النووية، غير ملموس الأثر، أو منعدماً إن صح التعبير. لكن، هل ستضحّي إيران وترضى ببعض خسائرها من أجل رفع العقوبات الاقتصادية وتمرير الضربة الإسرائيلية إن وقعت؟ لا أعتقد ذلك، فالعواقب ستكون وخيمة عسكرياً، وآثارها ستلهب أسعار النفط. فغير مرة أعلنت إيران عن امتلاكها قواعد صاروخية بإمكانها تدمير إسرائيل. أما الحدث الثاني، وهو الصدام الروسي مع الناتو في أوكرانيا، فلن يكون أقل من بداية حرب عالمية، وسيكون أثره على سوق النفط أضعاف الآثار المترتبة على توجيه الضربة الإسرائيلية المحتملة لإيران، بسبب ثقل روسيا في السوق الدولية للنفط والغاز.